الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة – التجربة الكندية أنموذجا-

Le Partenariat public-privé dans le secteur de l'énergie - L'expérience canadienne comme modèle

The Public-Private Partnership in Energy - The Canadian Experience as a Model

قورين حاج قويدر
دكتور أستاذ محاضر– أ -
جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف-
gourinehadj@gmail.com
05.57.28.93.26

زواتنية عبد القادر
دكتور أستاذ مؤقت
جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف-
zouatenia@hotmail.com
07.92.23.79.69

ملخص:

تعالج هذه الورقة البحثية موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مشاريع البنية التحتية، حيث أخذ مفهوم الشراكة أهمية كبيرة ضمن اقتصاديات كل من الدول المتقدمة والدول النامية، حيث تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أبعاد مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص، إضافة إلى تقييم التجربة الكندية الخاصة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة.

لقد توصلت الدراسة إلى أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص في كندا هي نموذج فعال، كما لها أهمية كبيرة على المستويات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية.

الكلمات المفتاحية: الشراكة بين القطاعين العام والخاص، الشراكة الكندية في مجال الطاقة.

Résumé:

Ce document traite de la question du partenariat public-privé dans les projets d'infrastructure. Le concept de partenariat revêt une grande importance dans les économies des pays développés et en développement. Cette étude vise à analyser les dimensions du concept de partenariat entre les secteurs public et privé. , Ainsi que l'évaluation de l'expérience canadienne de partenariat public-privé dans le secteur de l'énergie.

L'étude a conclu que le partenariat public-privé au Canada est un modèle efficace, ils ont également une grande importance sur les plans économique, social et environnemental.

mots clés: le Partenariat Public-Privé, le partenariat canadien dans le domaine de l'énergie.

Abstract:

This paper treats the subject of the partnership public-private in infrastructure projects, The concept of partnership takes great importance within the economies of both developed and developing countries, This study aims to analyze the dimensions of the concept of partnership between the public and private sectors, As well as to evaluation of the Canadian experience of partnership public-private in energy.

The study concluded that the partnership public-private in Canada are an efficient model, they also have great importance on economic, social and environmental levels.

keywords: the Partnership Public-Private, the Canadian's partnership in field of energy.

مقدمة:

تعتبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص من توجهات السياسات العمومية الحديثة، حيث أصبحت هذه الشراكة تتزايد بشكل كبير سواء بالنسبة للدول المتقدمة أو الدول النامية، وذلك لتلبية الطلب المتزايد على خدمات البنية التحتية في مختلف القطاعات كالطاقة، النقل، الاتصالات، الصحة والمياه من جهة، ومن جهة أخرى بسبب ضعف قدرات القطاع العام على تمويل وتسيير هذه المشاريع، حيث تعتبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص كمدخل لتحسين توفير خدمات البنية التحية، من خلال زيادة الكفاءة في تسليم المشاريع، تشغيلها وإدارتها، كذلك اعتماد ممارسات التسيير والخبرة من القطاع الخاص، حيث تعتبر كندا من بين الدول التي حققت نجاحا في مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة.

تكمن **أهمية** الدراسة في أهمية التوجه نحو إقامة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مشاريع البنية التحتية، خاصة في ظل نجاح هذه الشراكة في بعض الدول المتقدمة مثل كندا، حيث بإمكان الدول الأخرى تطبيق نموذج التجربة الكندية بنجاح.

حيث **نهدف** من خلال هذه الدراسة إلى تحليل أبعاد مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص، من خلال تعريف الشراكة، تطورها التاريخي، دوافع إقامة هذه الشراكة، مزاياها، نماذجها، مبادئ الحكم الراشد الخاصة بهذه الشراكة والصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)، إضافة إلى تقييم التجربة الكندية الخاصة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة، من خلال القيمة المضافة للقطاع الخاص، المنافع الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية لهذه الشراكة، فعالية نموذج الشراكة وإمكانية تطبيق النموذج في البلدان الأخرى.

بناء على ما سبق سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة على **الإشكالية** التالية:

- ما هي أبعاد مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص ؟ وما هو واقع تقييم التجربة الكندية الخاصة بهذه الشراكة في مجال الطاقة؟

وللإجابة على إشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها، فقد اشتملت هذه الورقة البحثية على المحاور التالية:

أولا- أبعاد مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص .

ثانيا- عرض التجربة الكندية الخاصة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة.

ثالثا- تقييم التجربة الكندية الخاصة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة.

أولا: أبعاد مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص .

1-1- تعريف الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

لا يوجد تعريف موحد على المستوى الدولي في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ومن بين تلك التعاريف نذكر ما يلي:

1-1-1- **حسب كندا:** هي مشروع تعاوني بين القطاعين العام والخاص، مبنية على خبرات كل طرف والتي تناسب الاحتياجات العامة والمحددة بوضوح من خلال التوزيع المناسب للموارد، المخاطر والمكافآت.[1]

1-1-2- **حسب استراليا:** هي الشراكات بين القطاعين العام والخاص لغرض التصميم، التخطيط، التمويل، البناء أو تشغيل المشاريع، والتي كانت تقليديا ضمن مجال اختصاص القطاع العام.[2]

1-1-3- هي مجموعة من الترتيبات، والتي من خلالها يلعب القطاع الخاص دور المورد للبنية التحتية للأصول والخدمات، والتي كانت تنتج تقليديا من طرف الحكومة.[3]

1-1-4- **وفقا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)**، فإن الشراكة بين القطاعين العام والخاص هي عقود طويلة الأجل بين الجهة العامة وشريك من القطاع الخاص أو مجموعة من الشركات الخاصة، والتي بموجبها هذا الأخير يكون مسؤولا بدرجات متفاوتة على التصميم، البناء، التمويل، التشغيل والتسيير الجيد للتجهيزات، بهدف تقديم خدمة للإدارة أو مباشرة للمستخدمين.[4]

1-1-5- لقد عرف **البنك الدولي** الشراكة بين القطاعين العام والخاص على أنها عقد طويل الأجل بين كيان خاص ووكالة حكومية، والذي من خلاله يأخذ الكيان الخاص على عاتقه حصة كبيرة من المخاطرة، فضلا عن المسؤولية الإدارية (التسيير).[5]

1-2- التطور التاريخي للشراكة بين القطاعين العام والخاص: تاريخيا تم تطبيق عدة نماذج للشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال استخدام التقنيات التعاقدية لإنجاز الأشغال العامة يعود إلى فترة العصور القديمة، مثلا نجد في اليونان وروما آثار بناء الأشغال العامة المنجزة حسب نموذج الامتياز في مقابل بناء بنية تحتية معينة، حيث تقوم الحكومات بمنح إذن لصاحب الامتياز لتقاضي رسم من المستخدمين.

كما تم تنفيذ أول مبادرة لعقد تمويل خاص رسمي في عام 1992 في المملكة المتحدة من قبل حكومة المحافظين، وابتداء من هذه الفترة فإن نموذج *(ppp) انتشر بسرعة في أنحاء أوروبا، استراليا، كندا، جنوب إفريقيا وبعض الدول الآسيوية.[6]

1-3- دوافع إقامة الشراكة بين القطاعين العام والخاص: من بين أهم الدوافع الأساسية التي تحفز الحكومات للدخول في عقد الشراكة مع القطاع الخاص ما يلي :[7]

- جذب استثمار رأس المال الخاص؛
- زيادة الكفاءة واستخدام الموارد المتاحة على نحو أكثر فعالية،
- لإصلاح القطاعات من خلال إعادة توزيع الأدوار، الحوافز والمساءلة؛
- الحصول على التكنولوجيا المتقدمة.

1-4- مزايا الشراكة بين القطاعين العام والخاص: تلجأ الحكومات إلى عقد الشراكة مع القطاع الخاص نظرا للمزايا التالية[8] :

- الشفافية ومستوى أعلى من المنافسة، والتي تقلل من مخاطر الفساد وتسلط الضوء على التكاليف الخفية؛
- ضمان الخدمات العامة بنوعية جيدة وتوفرها على نطاق أوسع؛
- زيادة الاستثمارات المحلية والدولية؛
- تشجيع القطاع الخاص على توفير الابتكار في التصميم، التكنولوجيا وهياكل التمويل،
- النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل على نطاق أوسع؛
- تحقيق أكبر قدر من الكفاءة من الطرق التقليدية في إنتاج الخدمات العامة؛
- اعتماد ممارسات التسيير والخبرة من القطاع الخاص؛
- قرارات الاستثمار في ظل عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص تستند على نظرة طويلة المدى؛
- يتم نقل (تحويل) الخطر والعمل للطرف الذي له القدرة على تسييره بأقل تكلفة وصولا إلى أفضل قيمة.

1-5- نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص: يوجد أنواع عديدة من العقود في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، أهمها ما يلي :[9]

1-5-1- عقد التسيير: عقد التسيير هو العملية التي يتم من خلالها العمل على نقل (تحويل) التسيير من المؤسسة العمومية لصالح المتعامل الخاص، حيث يكون هذا التحويل جزئي أو كلي وعلى المدى القصير عموما لا يتجاوز 05 سنوات، حيث يتم تبني هذا النوع من الشراكة لتحسين طريقة التسيير الفاشل.

1-5-2- عقد الامتياز: من بين العقود طويلة الأجل عقد الامتياز، والذي يمكن أن تختلف مدته بين 25 و50 سنة، والذي يسمح للدولة بتفويض للمتعامل الخاص عملية البناء واستغلال مرفق عام أو تسيير خدمة عامة، في مقابل ذلك السلطة التي منحت الامتياز تحصل على إتاوة سنوية، في هذا النوع من العقود يتحمل المتعامل الخاص جميع التمويلات الضرورية.

1-5-3- عقد التأجير: في عقد التأجير ملكية التجهيزات والتركيبات عمومية لكن استغلالها، تجديدها وصيانتها تعهد إلى المتعامل الخاص الذي يحصل منها على الربح، عادة ما يكون عقد التأجير مدته تتراوح ما بين 10 و15 سنة.

1-5-4- عقد BOT (build – operate- transfer)، أي البناء، التشغيل، النقل: إن عقد BOT يلزم المستثمر ببناء واستغلال مشروع البنية التحتية في فترة زمنية أو أجل الذي من خلاله سيبقى المرفق بشكل كلي عند الإدارة بدون استرجاع.

1-5-5- عقد BOO (Build-own-operate)، أي البناء، الملكية، التشغيل: في هذا النموذج تمنح الحكومة الحق لتمويل، تصميم، بناء، تشغيل وصيانة المشروع إلى كيان خاص الذي يحتفظ بملكية المشروع، حيث لا يطلب من الكيان الخاص نقل المنشأة إلى الحكومة.

1-5-6- عقد BOOT (Build-own-operate-transfer)، أي البناء، الملكية، التشغيل، النقل: في هذا النموذج فإن الحكومة تمنح امتياز للشريك الخاص لتمويل، تصميم، بناء وتشغيل منشأة لفترة محددة من الزمن، حيث في نهاية تلك الفترة يتم نقل المنشأة إلى القطاع العام.

1-6- مبادئ الحكم الراشد للشراكة بين القطاعين العام والخاص الصادرة عن l'OCDE: لقد أصدر مجلس l'OCDE في ماي 2012، مجموعة من التوصيات الخاصة بحوكمة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث تتمثل تلك التوصيات فيما يلي :[10]

- يجب الحفاظ على الأدوار والمسؤوليات الدستورية الأساسية؛
- يجب ضمان أن جميع النصوص القانونية الهامة المناسبة التي تؤثر على عمل الشراكات تكون واضحة، شفافة وقابلة للتطبيق؛
- تحديد ترتيب الأولويات لجميع المشاريع الاستثمارية يجب أن تكون على أعلى مستوى سياسي،
- ينبغي فحص أي طريقة للاستثمار هي أكثر ملاءمة لترشيد الإنفاق العام؛
- ينبغي نقل المخاطر إلى هؤلاء الذين يسيرونها بطريقة أفضل؛
- إن استمرار عملية ترشيد الإنفاق العام يجب أن تكون مضمونة خلال كل عملية تفاوض جديدة؛
- في إطار احترام السياسة الميزانية للحكومة، يجب على سلطة الميزانية المركزية ضمان بأن المشروع بتكلفة معقولة،
- يجب أن يعالج المشروع بطريقة شفافة في إطار إجراءات الميزانية،
- يجب على السلطات اتخاذ الإجراءات اللازمة ضد هدر الموارد والفساد.

ثانيا: عرض التجربة الكندية الخاصة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة.

2-1- تقديم مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة.

تعتبر التجربة الكندية أحد أهم التجارب الناجحة في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث يعتبر مشروع مدافن النفايات في مدينة فانكوفر الكندية كنموذج رائد لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وذلك كما يظهر في الشكل رقم (01).

الشكل رقم (01): فانكوفر مشروع مدافن النفايات كنموذج رائد لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة.THE VANCOUVER LANDFILL PROJECT

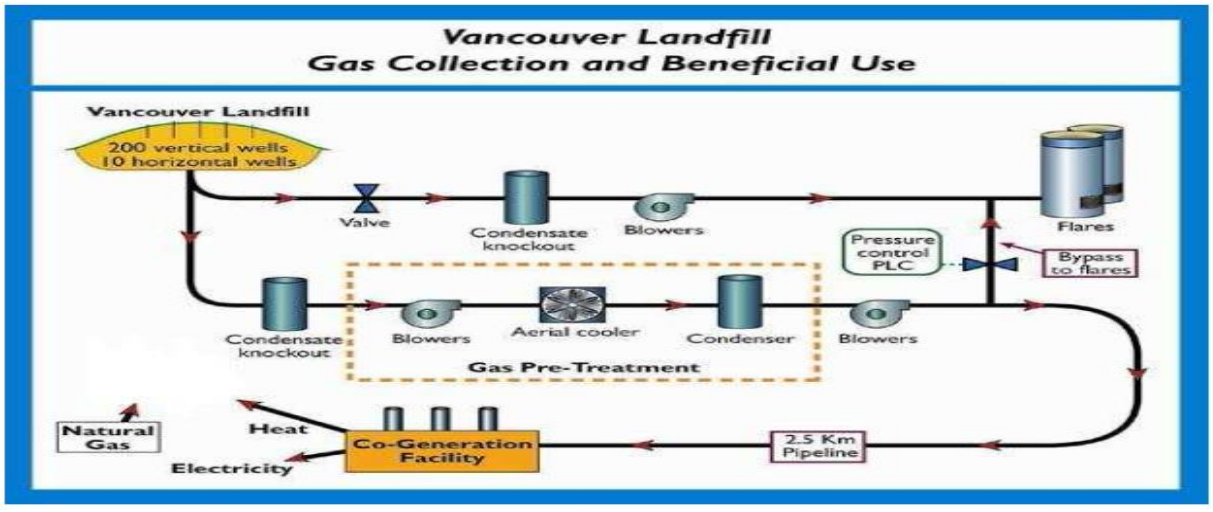

source : Guide Book On Promoting Good Governance In Public – Private Partnerships, United Nations Economic Commission For Europe, United Nations, New York and Geneva, 2008, p72

وفي إطار هذا المشروع، قررت مدينة "فانكوفر" [**]، كولومبيا البريطانية لجلب القطاع الخاص في اتفاق لتحويل مكب نفايات لإنتاج الغازات (بما في ذلك غاز الميثان، وهو من غازات الاحتباس الحراري التي تساهم في تغيير المناخ العالمي) إلى استخدامات تجارية مفيدة.

2-2- إجراء عملية المناقصة لاختيار الشريك الخاص: حيث في عام 2001 أصدرت مدينة فانكوفر مناقصة لاختيار الشريك الذي سيمول، يصمم، يشيد، يمتلك ويشغل منشأة للاستخدام المفيد وهي محطة التوليد المشترك للطاقة، حيث يتم استخدام غاز الميثان كوقود لتوليد الكهرباء التي يتم بيعها من قبل الشريك الخاص إلى المرافق المحلية.

وفي إطار هذا المشروع تم الأخذ بعين الاعتبار تعظيم المنافع الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية لمدينة فانكوفر، حيث وردت 05 مقترحات على أساس كل مقاربة مختلفة لاستغلال غاز الميثان.

بعد عملية تقييم الاقتراحات تم عقد شراكة لمدة 20 عاما، حيث تمت الموافقة من قبل مجلس المدينة في شهر فبراير 2002.

في إطار هيكل الشراكة المعتمدة تم بناء خط أنابيب 2.9 كم من طرف الشريك الخاص لتحويل الغاز من مكب النفايات إلى مجمع زراعي قريب، حيث تم بناء محطة التوليد المشترك للطاقة، حيث يتم استخدام غاز الميثان كوقود لتوليد ما يكفي من الكهرباء (7.4 ميغاواط في السنة) لتزويد من 4000 إلى 5000 منزل محلي.

2-3- نهاية المشروع: لقد تم الانتهاء من بناء محطة الطاقة في شهر سبتمبر 2003، وكانت تعمل بكامل طاقتها بحلول نوفمبر من ذلك العام، وباستخدام غازات المكب بهذه الطريقة بدلا من حرقها ينتج عنه المزيد من الخفض من الغازات المسببة للاحتباس الحراري، أي ما يعادل إزالة 6000 سيارة من الطرق في كندا.

2-4- تقييم المشروع: لقد بلغت مجموع استثمارات القطاع الخاص ما يقارب 10 ملايين دولار، كما أن العائدات من مبيعات الكهرباء والطاقة الحرارية تذهب للشريك الخاص ناقص إتاوة 10% تدفع للمدينة.

ثالثا: تقييم التجربة الكندية الخاصة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة.

لقد تم تقييم أبعاد هذه الشراكة من خلال القيمة المضافة للقطاع الخاص، المنافع الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية لهذه الشراكة، فعالية نموذج الشراكة وإمكانية تطبيق النموذج في البلدان الأخرى.

3-1- القيمة المضافة للقطاع الخاص: يمتلك القطاع الخاص المعرفة والتكنولوجيا وغالبا ما تفتقر في القطاع العام لتحويل النفايات إلى طاقة على أساس تجاري.

3-2- المنافع الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية:

- سوف يساعد على دعم ما يقارب 300 وظيفة في دالتا؛
- ستستلم مدينة فانكوفر حوالي 300.000 دولار سنويا من إيرادات المشروع؛
- حولت الشراكة بين القطاعين العام والخاص برنامج بيئي أكثر تكلفة إلى برنامج بيئي أكثر فعالية وتوليد الدخل الصافي للمدينة.
- يقلل من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنحو 200.000 طن سنويا من مكافئات ثاني أكسيد الكربون (انبعاثات حوالي 40.000 سيارة)؛
- أنه يوفر ما يقارب 500.000 جول من الطاقة سنويا ومتطلبات الطاقة ل 3000 إلى 4000 أسرة.

3-3- فعالية نموذج الشراكة: نموذج فعال لأنه يجعل الاستخدام المفيد لمنتجات من عمليات التحلل الطبيعية، أي الميثان وغيرها من الغازات المكب، لتوفير كل من الفوائد البيئية والاقتصادية للمجتمع.

3-4- إمكانية استفادة الدول الأخرى من التجربة الكندية: يمكن للدول الأخرى الاستفادة من التجربة الكندية من خلال:

- اختيار القطاعات الإستراتيجية التي يناسبها الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
- الاعتماد على التكنولوجيا المتطورة؛
- توفير أرضية قانونية تدعم مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
- اختيار الشريك الخاص المناسب الذي له من المؤهلات التي تسمح بنجاح مثل هذه الشراكة؛
- أخذ بعين الاعتبار المشاريع التي تعظم المنافع الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية لمشروع الشراكة.

3-5- الدروس المستفادة من التجربة الكندية في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص: تتمثل أهم الدروس المستفادة من التجربة الكندية فيما يلي:

- امتلاك القطاع الخاص للمعرفة والتكنولوجيا، والتي ساهمت في نجاح هذه الشراكة؛
- حسن اختيار الشريك الخاص الذي لعب دورا هاما في نجاح هذه الشراكة؛
- من خلال هذا المشروع تم الأخذ بعين الاعتبار تعظيم المنافع الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية لمدينة فانكوفر؛
- لقد تم تطبيق هذا النوع من الشراكة في أحد أهم القطاعات الإستراتيجية وهو قطاع الطاقة.

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة المتعلقة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص في مشاريع البنى التحتية على ضوء التجربة الكندية في مجال الطاقة، توصلنا إلى النتائج التالية:

- الشراكة بين القطاعين العام والخاص هي مجموعة من الترتيبات، والتي من خلالها يلعب القطاع الخاص دور المورد للبنية التحتية للأصول والخدمات، والتي كانت تنتج تقليديا من طرف القطاع العام؛
- لقد ظهرت مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص كنتيجة لتوليفة من الأسباب أهمها، تلبية الطلب المتزايد على خدمات البنية التحتية في مختلف القطاعات كالطاقة، النقل، الاتصالات، الصحة والمياه من جهة، ومن جهة أخرى بسبب ضعف قدرات القطاع العام على تمويل وتسيير هذه المشاريع،
- تحقق مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص عدة مزايا أهمها الشفافية ومستوى أعلى من المنافسة، ضمان الخدمات العامة بنوعية جيدة وتوفرها على نطاق أوسع؛ زيادة الاستثمارات المحلية والدولية؛ النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل على نطاق أوسع؛
- يوجد أنواع عديدة من العقود في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص أهمها، عقد التسيير، عقد الامتياز، عقد التأجير، عقد BOT، عقد BOO وعقد BOOT.
- لقد حضي موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص باهتمام العديد من الهيئات الدولية كمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية l'OCDE، والتي أصدرت في ماي 2012 مجموعة من التوصيات الخاصة بحوكمة الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
- تتمثل التجربة الكندية في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مشروع مدافن النفايات في مدينة فانكوفر الكندية، حيث في في إطار هذا المشروع، قررت مدينة "فانكوفر" لجلب القطاع الخاص في اتفاق لتحويل مكب نفايات لإنتاج الغازات (بما في ذلك غاز الميثان، وهو من غازات الاحتباس الحراري التي تساهم في تغيير المناخ العالمي) إلى استخدامات تجارية مفيدة.
- يعتبر نموذج الشراكة الكندية من النماذج الفعالة، حيث حقق عدة مزايا على المستويات الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية، حيث بإمكان الدول الأخرى تطبيق هذا النموذج بنجاح؛

من خلال النتائج المتوصل إليها **نوصي** بما يلي:

- يجب على الدول الأخرى الاستفادة من التجربة الكندية في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مختلف القطاعات؛
- ضرورة وضع التشريعات والقوانين التي تهدف إلى تشجيع إقامة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مختلف المجالات؛
- يجب توفير كل الإمكانيات المادية والبشرية والمالية التي من شأنها أن تحقق الأهداف المرجوة من إقامة هذا النوع من الشراكات؛
- يجب تطبيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص في بعض القطاعات بشكل تدريجي؛
- يجب تكوين هيئة مختصة لمتابعة وتقييم المشاريع التي تدخل ضمن هذا النوع من الشراكات.

Abstract:

The Public-Private Partnership (PPP) is one of the most modern public policy orientations. This partnership is becoming increasingly important both for developed and developing countries to respond the growing demand for infrastructure services in various sectors such as energy, transport, telecommunications, health and water, This is due to the weak public sector capacity to finance and manage these projects. The public-private partnership is considered as an input to improve the provision of infrastructure services

through increased efficiency in project delivery, operation and management, as well as adoption of management practices and experience from the sector For a special, where Canada is among the countries that have been successful in the partnership project between the public and private sectors in the field of energy .

The importance of this study lies in the importance of the partnership between public and private sectors in infrastructure projects, especially in light of the success of this partnership in some developed countries such as Canada.

this study aimed to analyze the dimensions of the concept of partnership between the public and private sectors through the definition of the partnership, its historical development, the motives for establishing this partnership, its advantages, its models, the principles of good governance of this partnership issued by the Organization for Economic Cooperation and Development (OCDE) As well as the evaluation of the Canadian public-private partnership experience in energy through the value added of the private sector, the social, economic and environmental benefits of this partnership, the effectiveness of the partnership model and the applicability of the model in other countries.

Based on the above, the problem of the study was as follows:

-What are the dimensions of the concept of public-private partnership? What is the assessment of the Canadian experience of this energy partnership?

Through this study on public-private partnership in infrastructure projects in light of Canada's energy experience, we have reached the following conclusions:

- the Public-private partnerships are a set of arrangements, through which the private sector plays the role of supplier of infrastructure for assets and services, traditionally produced by the public sector;
- the Public-private partnership projects have emerged as a result of a combination of, inter alia, meeting the growing demand for infrastructure services in various sectors such as energy, transport, communications, health and water, on the one hand, and the weak public sector capacity to finance and manage these projects,
- the Public-private partnership projects achieve several advantages, including transparency and a higher level of competition, better quality and wider availability of public services; increased domestic and international investment; economic growth and wider employment;
- There are many types of contracts in the field of partnership between the public and private sectors, the most important of which are the management contract, concession contract, lease contract, BOT contract, BOO contract and BOOT contract.
- The theme of public-private partnership has been addressed by many international bodies such as the Organization for Economic Co-operation and Development (OECD), which issued in May 2012 a set of recommendations for public-private partnership governance;
- The Canadian experience in the public-private partnership in the Canadian landfill project is in Vancouver, where the city of Vancouver decided to bring the private sector into an agreement to convert a landfill to produce gases (including methane, Of greenhouse gases contributing to global climate change) to useful trade uses.
- The Canadian Partnership model is an effective model, with several benefits at the social, economic and environmental levels, where other countries can successfully apply this model.

قائمة المراجع والإحالات:

* - partnership public-private.

**- فانكوفر (بالإنجليزية VANCOUVER)، هي مدينة كندية تقع جنوبي غرب ولاية كولومبيا البريطانية على بعد نحو 40 كم شمالي الحدود الفاصلة بين كندا والولايات المتحدة، حيث سميت على اسم القبطان جورج فانكوفر، وهي أكبر مدينة في ولاية كولومبيا البريطانية.

[1] - chapter 1 introduction to public private partnerships, http://ieg.worldbank.org/Data/reports/chapters/ppp_chap1_0.pdf, consulté le 11-05-2016, p03.
[2] - ibid, p03.
[3] - education international, public private partnerships in education, , september 2009, http://www.boeckler.de/pdf/magmb_2010_10_ppp_studie_en.pdf, consulté le 11-05-2016, p14.
[4] - OCDE, Les partenariats public-privé en Tunisie, volume I – introductif, aout 2015, p12.
[5] - Ibid, p12.
[6] - nathalie perrier et autres, une revue de la littérature sur le partenariat public privé en gestion de projets, cirrelt 04-2014, p02.

[7]- بالاعتماد على كل من:

- Asian Development Bank, public- private partnership, handbook, p03.
- United Nations, Economic And Social Commission For Asia And The Pacific, a guidebook on public-private partnership in infrastructure, bangkok, january 2011, p02.

8- بالاعتماد على كل من:

- jeffrey delmon, partenariats public-privé dans le secteur des infrastructures, guide pratique à l'intention des décideurs publics, the world bank, 2010, p09.
- government of ghana, ministry of finance and economic planning, private participation in infrastructure and services for better public services delivery, june 2011, p02.
- hans wilhelm alfen and others, public-private partnership in infrastructure development case studies from asia and europe, Bauhaus-Universität Weimar, Germany, p11.
- virginia tan and others, public-private partnership (ppp), advocates for international development, june 2012, p06.

9- بالاعتماد على كل من :

- aissa hireche, le partenariat public privé: regard sur l'expérience de l'arabie saoudite, business management review, vol. 4 n°1, management developement international institute, 2015, p33.
- the united republic of tanzania, prime minister's office, national public private partnership (ppp) policy, november 2009, p01.

10- OCDE, Les partenariats public-privé en Tunisie, op-cit, p25.

- Guide Book On Promoting Good Governance In Public – Private Partnerships, United Nations Economic Commission For Europe, United Nations, New York and Geneva, 2008, p72